السياسات الجمركية الفاعلة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية

أثرها على الاسعار والاقتصاد وتهيئة المناخ الإستثماري

د/ فياض حمزة رملي أرباب

أستاذ جامعي - محاسب قانوني ومستشار مالي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

تعد السياسات الجمركية إحدى الركائز الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتنظيم تجارتها الخارجية وإدارة تدفقات السلع، وضمان تحقيق التوازن بين حماية الصناعة المحلية واستقرار الاسعار. ويبرز في هذا السياق مفهومان رئيسيان يشكلان محور النقاش الاقتصادي والمالي هما: الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية على الواردات والصادرات. ورغم ارتباطهما الوثيق بعملية الاستيراد والتصدير، إلا أن لكل منهما دورا مغايرا في تحديد تكلفة السلع وفي التأثير المباشر على الاسعار وميزان التجارة والقدرة الشرائية.

إنه مع تعقد البيئة الاقتصادية واشتداد تقلبات سعر الصرف، أصبح فهم العلاقة بين هذين المفهومين، والوقوف على آثار كل منهما، أمرا ضروريا لتقييم مدى فعالية السياسة الجمركية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أن التطورات الحديثة في الإدارة الجمركية، وضرورات الإصلاح الاقتصادي، تفرض توسيع دائرة النقاش لتشمل مرونة السياسة الجمركية، وشفافيتها، والبنية الرقمية الداعمة لها، وتأثيرها في المناخ الاستثماري والقدرة التنافسية في السوق المحلية والعالمية.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل ماهية الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية، والعلاقة بينهما، وآثارهما الاقتصادية، إضافة إلى استعراض جوانب تحليلية معمقة حول متطلبات إصلاح السياسة الجمركية، بما يسهم في صياغة رؤية متكاملة للخيارات التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات وتحقيق نمو مستدام.

- ماهية الدولار الجمركي:

هو سعر صرف خاص تحدده الدولة او الجهة الجمركية لاستخدامه في احتساب قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، بغض النظر عن السعر الحقيقي للدولار في السوق.

■ خصائصه:

– اداة محاسبية تستخدم لتثبيت قيمة الرسوم الجمركية.

– يساعد في استقرار اسعار السلع عند تقلب سعر الصرف.

– يختلف عن سعر الصرف الرسمي او الموازي.

يستخدم فقط لحساب الرسوم وليس للتعاملات التجارية.

■ لماذا يستخدم:

– لتقليل اثر تقلبات اسعار العملة على تكلفة الواردات.

– لتمكين الحكومة من تقدير ايرادات جمركية ثابتة.

■ ماهية التعريفة الجمركية للوارد والصادر:

هي النسبة او القيمة المالية المحددة قانونا التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة او المصدرة.

■ خصائصها:

– تحددها التشريعات الجمركية والاقتصادية.

– تختلف بحسب نوع السلعة وبلد المنشأ.

– قد تكون نسبة مئوية من قيمة السلعة او مبلغ ثابت.

– تهدف الى حماية الصناعة المحلية وجمع الايرادات.

■ تعريفة الوارد:

– رسوم تفرض على السلع المستوردة.

– تزيد تكلفة الاستيراد وتدعم المنتج المحلي.

■ تعريفة الصادر:

– رسوم تفرض على السلع المصدرة.

– غالبا تستخدم لتنظيم التصدير وليس لجمع الايرادات.

■ الفرق بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية:

– الدولار الجمركي: اداة لتحديد سعر صرف ثابت لحساب قيمة الرسوم الجمركية.

– التعريفة الجمركية: النسبة او الرسم الحقيقي المفروض على السلع عند استيرادها او تصديرها.

■ طبيعة العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية واثر كل منهما على الاقتصاد الوطني من الناحية الايجابية والناحيةالسلبية:

■ اولا: طبيعة العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية:

– الدولار الجمركي هو الاداة التي يتم من خلالها تحويل قيمة السلعة المستوردة من العملات الاجنبية الى العملة المحلية لأغراض حساب الرسوم. اما التعريفة الجمركية فهي النسبة او القيمة التي تطبق فعليا على السلعة بعد تحديد قيمتها بالدولار الجمركي.

بمعنى اخر:

– الدولار الجمركي يؤثر على قيمة الوعاء الضريبي

– التعريفة الجمركية تؤثر على معدل الرسوم المفروضة

– وبالتالي فإن التغيير في اي منهما ينعكس مباشرة على تكلفة الاستيراد او التصدير وعلى حركة السلع في السوق.

■ ثانيا: الاثار الاقتصادية للدولار الجمركي:

○ الاثار الايجابية:

١. يساعد على استقرار الاسعار عند وجود تقلبات حادة في سعر الصرف.

٢. يسهل على الحكومة تقدير الايرادات الجمركية بشكل اكثر دقة.

٣. يساهم في تخفيف الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي.

٤. يشجع على تخطيط تجاري اكثر وضوحا للمستوردين.

○ الاثار السلبية:

١. قد يؤدي الى تشوهات في التسعير اذا كان بعيدا عن السعر الحقيقي للدولار.

٢. يمكن ان يولد سوقا موازية او فرص تحايل في الفواتير بهدف تخفيض الرسوم.

٣. يقلل من شفافية النظام الجمركي ويضعف الثقة في السياسة النقدية.

٤. قد يؤدي الى فروقات كبيرة بين تكلفة الاستيراد الفعلية والمحاسبية.

■ ثالثا: الاثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية للوارد والصادر:

○ الاثار الايجابية:

١ . حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية .

٢ . زيادة الايرادات العامة للدولة .

٣ . تشجيع المنتجات الوطنية عبر رفع تكلفة البديل المستورد .

٤ . ضبط حركة التصدير في حالة السلع الاستراتيجية التي تحتاجها السوق المحلي .

○ الاثار السلبية :

١ . ارتفاع اسعار السلع المستوردة وبالتالي زيادة تكلفة المعيشة .

٢ . احتمالية حدوث ردود تجارية من الدول الاخرى (مثل رفع رسوم على الصادرات) .

٣ . ضعف تنافسية الصناعة المحلية اذا اعتمدت على الحماية بدلا من التطوير .

٤ . تقليل حجم التجارة الخارجية ويؤثر سلبا على تدفق الاستثمار .

■ رابعا : مما سبق يتضح أن :

– عند رفع الدولار الجمركي ترتفع قيمة السلع المستوردة، حتى لو بقيت التعريفة ثابتة، مما يزيد العبء على المستهلك وقد يسبب تضخم مستورد .

– عند رفع التعريفة الجمركية ترتفع الرسوم بغض النظر عن سعر الدولار الجمركي، مما يؤدي الى زيادة اسعار السلع المستوردة وتشجيع الصناعة المحلية .

– الجمع بين دولار جمركي مرتفع وتعريفة جمركية عالية يؤدي الى ارتفاع كبير في تكلفة الواردات، ما يدعم المنتج المحلي لكنه قد يرفع مستويات التضخم .

– تخفيض الدولار الجمركي او التعريفة الجمركية يساهم في تخفيف اسعار السلع لكنه يقلل ايرادات الدولة .

■ السياسات الجمركية ومتطلبات الإصلاح لتحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني واستقرار الاسعار :

تمثل السياسات الجمركية أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن للدول من خلالها ضبط حركة التجارة الخارجية وتحقيق أهداف مالية وتنموية . إلا أن فعالية هذه السياسات تعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وملاءمتها للاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني . وفي سياق العلاقة بين الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية، يصبح من الضروري النظر إلى الإصلاحات

المطلوبة لضمان تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي والمحافظة على استقرار الاسعار ودعم النشاط الاقتصادي بصورة شاملة – وذلك من خلال ما يلي:

أولا: ضرورة تبني سياسة جمركية مرنة:

تتبنى العديد من الدول سياسات جمركية ديناميكية تتغير وفق المتغيرات الاقتصادية، مثل مستويات التضخم وحجم الاستيراد والقدرة الإنتاجية المحلية. وتعد المرونة في تحديد الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية أداة فعالة لتقليل المخاطر الاقتصادية، خصوصا في الاقتصادات التي تشهد تقلبات في سعر الصرف.

وتشمل المرونة:

– تعديل الدولار الجمركي بشكل دوري وفق معدل التضخم الحقيقي.

– اعتماد تعريفة جمركية متدرجة ترتفع للسلع الكمالية وتنخفض للسلع الاساسية.

– ربط الرسوم الجمركية بسياسات تشجيع الانتاج المحلي، بحيث تصبح أداة داعمة لا معيقة للتنمية الصناعية.

ثانيا: تعزيز الشفافية في السياسات الجمركية:

تعد الشفافية شرطا أساسيا لجذب الاستثمار وتقليل فرص الفساد والتحايل في الفواتير الجمركية. فالرسوم غير الواضحة أو المتغيرة بشكل مفاجئ تُضعف ثقة المستثمرين والمستوردين، وتخلق بيئة تجارية غير مستقرة.

وتتطلب الشفافية:

– نشر جداول التعريفة الجمركية وتحديثاتها بشكل منتظم.

–الاعلان عن آلية احتساب الدولار الجمركي بوضوح.

– اعتماد نظام إلكتروني متكامل للفحص الجمركي يضمن دقة البيانات ومنع التلاعب في تقييم السلع.

– إشراك القطاع الخاص في مناقشة التعديلات الجمركية لضمان توافقها مع الواقع التجاري.

ثالثا: تطوير البنية التحتية الجمركية والرقمية:

يمثل تطوير الجمارك خطوة مهمة نحو تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة تنافسية الدولة في مؤشرات التجارة العالمية. وتشمل هذه الإصلاحات:

– تطبيق أنظمة النافذة الواحدة لتسهيل الاجراءات وتسريع التخليص الجمركي.

– الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر وتحديد السلع ذات الاحتمال الاعلى للتهرب.

– استخدام التحول الرقمي لتقليل زمن التخليص وخفض تكاليف النقل والتخزين.

– تحسين قدرات الكوادر الجمركية وتدريبهم على أحدث الأنظمة التقنية لتقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة.

رابعا: التوازن بين حماية الصناعة المحلية وتعزيز المنافسة:

تسعى الدول لحماية صناعاتها الوطنية عبر التعريفة الجمركية والدولار الجمركي، إلا أن الحماية المفرطة قد تؤدي إلى نتائج عكسية مثل ضعف الجودة وزيادة الأسعار وتراجع القدرة التنافسية. ومن ثم فإن التوازن مطلوب عبر:

– دعم الصناعات الناشئة بتعريفة جمركية معتدلة تسمح لها بالنمو دون خنق المنافسة.

– ربط حماية السلع المحلية بشروط تتعلق بالجودة والانتاجية.

– وضع خطة زمنية لتخفيف الحماية الجمركية تدريجيا مع تطور الصناعة المحلية.

– تشجيع الصناعات على الابتكار وتحسين الجودة بدلا من الاعتماد الدائم على الحواجز الجمركية.

خامسا: اثر السياسات الجمركية على النمو الاقتصادي والاستثمار:

ترتبط البيئة الجمركية بشكل مباشر بمناخ الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الدول التي تمتلك نظاما جمركيا مستقرا وقابلا للتنبؤ. ويمكن أن تسهم السياسات الجمركية المحكمة في:

– زيادة الثقة في السوق وجذب الشركات الأجنبية.

– توسيع قاعدة الصادرات عبر خفض الرسوم على المدخلات الصناعية.

– تشجيع الصناعات المحلية على التوسع نتيجة انخفاض الاعتماد على الواردات.

– تحسين ترتيب الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية التي تعتمد على سرعة التبادل التجاري وكفاءة الانظمة الجمركية.

لكن في المقابل، فإن الزيادات العشوائية في التعريفة أو الدولار الجمركي قد تؤدي إلى:

– تراجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية.

– ركود في حركة التجارة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

– ارتفاع تكلفة التشغيل في المصانع التي تعتمد على المدخلات المستوردة.

سادسا: تخفيف اثر التضخم من خلال سياسات جمركية رشيدة:

تؤثر السياسات الجمركية بشكل واضح على الاسعار المحلية، خصوصا في الدول التي تعتمد على الاستيراد. ويمكن للحكومة استخدام هذه الادوات لتقليل الضغوط التضخمية عبر:

– تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الاساسية.

– تثبيت الدولار الجمركي لفترة معينة في ظل الارتفاعات الحادة لسعر الصرف.

– دعم سلاسل الإمداد لتقليل تكلفة النقل المرتبطة بالإجراءات الجمركية.

– مراجعة الرسوم التي تُفرض على مدخلات الإنتاج حتى لا تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية.

سابعا: السياسات الجمركية كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة:

لا يمكن النظر إلى الدولار الجمركي والتعريفة الجمركية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف. لذا ينبغي أن تكون القرارات الجمركية جزءا من خطة اقتصادية متكاملة تتضمن:

– تعزيز الاستقرار النقدي وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.

– دعم القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة والتكنولوجيا.

– توفير بيئة استثمارية محفزة تقلل الحاجة إلى رفع الرسوم الجمركية لتحقيق الايرادات.

– ضمان التناسق بين أهداف الجمارك وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: التحديات المستقبلية وسبل المعالجة

تواجه السياسات الجمركية جملة من التحديات في ظل العولمة وسرعة التغيير الاقتصادي، ومن أبرزها:

– زيادة التهرب الجمركي بسبب التفاوت بين سعر الصرف والدولار الجمركي.

– المنافسة العالمية التي تفرض خفض الرسوم الجمركية للانضمام إلى اتفاقيات التجارة.

– الاعتماد الكبير على السلع المستوردة مما يجعل أي تغيير في الرسوم ذا أثر مباشر على المستهلك.

– عدم كفاية البنية التحتية الجمركية في بعض الدول للوصول إلى كفاءة عالمية.

ولمعالجة ذلك، يجب:

– تطوير آليات الفحص الجمركي الالكتروني.

– توحيد الرسوم الجمركية مع الدول الشريكة تجاريا.

– تحسين التنسيق بين الجمارك والجهات الرقابية.

– الاستثمار في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ليصبح النظام الجمركي اكثر عدالة وكفاءة.

■ الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن السياسات الجمركية، سواء من خلال تحديد الدولار الجمركي أو عبر هيكلة التعريفة الجمركية، تشكل أحد أهم أدوات الدولة في إدارة الاقتصاد وتنظيم التجارة. فكل تغيير في أي منهما ينعكس مباشرة على تكلفة السلع، وعلى حركة الاستيراد والتصدير، وعلى مستويات التضخم والقدرة الشرائية. ومع ذلك، فإن فعاليتها الحقيقية لا تُقاس فقط بقدرتها على تحصيل الرسوم او حماية المنتج المحلي، بل بمدى انسجامها مع رؤية اقتصادية شاملة تتسم بالمرونة والشفافية والتوازن. وقد أظهرت التحليلات أن الإصلاح الجمركي ينبغي أن يراعي التغيرات في سعر الصرف، ويعتمد على بنية رقمية متطورة، ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات الصناعة المحلية دون الإضرار بالمنافسة أو زيادة الأعباء على المستهلك.

كما أن التحديات المستقبلية التي تواجه الدول في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية المتسارعة تتطلب سياسات جمركية مبنية على الدراسة الدقيقة، وقادرة على التكيف مع الواقع، وتمنع التهرب والتحايل، وتدعم فرص الاستثمار والتصنيع. وبذلك يصبح تحقيق التوازن بين استقرار الاسعار وحماية الاقتصاد الوطني هدفا ممكنا، إذا ما استندت السياسة الجمركية إلى نهج علمي رصين وادارة رشيدة تتكامل فيها أدوات السياسة المالية والنقدية، بما يضمن تنمية مستدامة قادرة على مواجهة المتغيرات وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في البيئة العالمية.